

اجتماع مع وفد تركي من جمعية إعادة التدوير التركية

يوم الثلاثاء ١٠ فبراير ٢٠٢٦

عقدت الجمعية اجتماع مع وفد تركي من جمعية إعادة التدوير التركية برئاسة السيد / أوكسل يرماز – رئيس جمعية التطوير في إسطنبول ورئيس جمعية إعادة التدوير بإسطنبول، كما حضر الاجتماع المهندس / حسين لطفي – رئيس لجنة البيئة بالجمعية والدكتور / محمد يوسف المدير التنفيذي للجمعية والاستاذة/ داليا يوسف رئيس قطاع العلاقات الدولية وشئون العضوية بالجمعية وعدد من أعضاء الجمعية.

اهم نقاط النقاش:

- أوضح المهندس / حسين لطفي أن ملف إدارة المخلفات يحظى باهتمام متزايد من الدولة المصرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
- تم إنشاء جهاز مستقل لإدارة المخلفات تابع لوزارة البيئة، مع وضع هياكل تنظيمية وتشريعية واضحة للتعامل مع جميع أنواع المخلفات.
- تم التأكيد على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية المتقدمة، خاصة في المشروعات الكبرى مثل محطات الكهرباء والمصانع الضخمة، بما يحقق الربحية والحفاظ على البيئة.
- تم استعراض القوانين المنظمة لإدارة المخلفات في مصر، ودور كل من:
 - المحليات.
 - جهاز تنظيم إدارة المخلفات.
 - هيئة الرقابة على الصادرات والواردات فيما يخص تصدير نواتج التدوير.
- التأكيد على أن تصدير المخلفات أو نواتج التدوير مسموح به حال الالتزام الكامل بالإطار القانوني والحصول على التراخيص اللازمة.
- عرضت الشركات التركية خبراتها في إدارة جميع أنواع المخلفات (المنزلية، الصناعية، التجارية، الورقية، البلاستيكية).
- تم استعراض نماذج لمشروعات قائمة في مصر، من بينها خطوط فرز المخلفات وإنتاج RDF والسماذ العضوي.
- قدمت الشركات المصرية عروضاً حول:
 - خدمات تأسيس الشركات والاستشارات قبل وبعد الاستثمار.
 - الخدمات القانونية وحماية الملكية الفكرية.
 - تسهيل دخول المستثمر التركي للسوق المصري (أراضٍ – عقارات – إجراءات حكومية).
 - حلول كفاءة الطاقة والامتثال للتشريعات البيئية الأوروبية مثل Digital Product Passport

اسئله تم طرحها من قبل الجانب التركي:

- سؤال حول منع تصدير المخلفات:

وقد تم التوضيح أن التصدير مسموح به قانوناً حال استيفاء الشروط، مع وجود رسوم تصدير، وأن الدولة تراعي تحقيق التوازن بين توفير المواد للسوق المحلي وجذب العملة الصعبة.

• سؤال حول الحوافز الاستثمارية:
تم استعراض الحوافز التي تقدمها الدولة المصرية للمستثمر الأجنبي، وتشمل:

- تسهيلات الحصول على الأراضي الصناعية.
- العمل بالمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة العامة والخاصة.
- إعفاءات أو تخفيضات ضريبية وفقاً لطبيعة النشاط.
- تسهيلات رد ضريبة القيمة المضافة.
- دعم الجهات الحكومية وجمعيات الأعمال لحل أي معوقات.

في نهاية الاجتماع، تم الاتفاق على ما يلي:

- تعزيز التعاون المؤسسي بين جمعية رجال الأعمال المصريين وجمعيات الأعمال التركية، وبالأخص في قطاع إعادة التدوير وإدارة المخلفات.
- تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية من الجانب التركي إلى السوق المصري، خاصة في المشروعات الكبرى ومحطات الطاقة.
- تنظيم لقاءات ثنائية (B2B) بين الشركات المصرية والتركية المهتمة بقطاع إعادة التدوير والطاقة.
- تبادل قواعد البيانات جمعية رجال الأعمال المصريين واتحاد الصناعات المصرية مع الجانب التركي لتسهيل الوصول إلى الشركاء المحتملين.
- التنسيق لعقد اجتماعات لاحقة على هامش الفعاليات المشتركة القادمة، وعلى رأسها اجتماع مجلس الأعمال المصري – التركي المزمع عقده في إسطنبول خلال الفترة من ١ إلى ٤ أبريل ٢٠٢٦.
- توعية المستثمرين الأتراك بالإطار القانوني المصري قبل تأسيس الشركات، لتجنب أي معوقات مستقبلية وضمان استدامة الاستثمارات.
- العمل المشترك لدعم هدف رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا إلى ١٥ مليار دولار، تماشياً مع توجهات القيادتين السياسيتين في البلدين.